القراءة الشاذة وفصّ الخلاف بين ابن مجاهد وابن شَنَبُوذ

عبداللطيف محمد الخطيب*

* حصل على دكتوراه اللغة العربية في النحو والصرف من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، عام 1981.
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم اللغة العربية ـ كلية التربية الأساسية ـ الكويت.

1026-9576/98/16/61/170 - 212

AJH
98

الملخص

يتناول هذا البحث القراءة الشاذة، وما نشب من خلاف بين عالمين جليلين من علماء القراءات هما: ابن مجاهد وابن شنبوذ في القرنين الثالث والرابع.

فقد دأب ابن شنبوذ على الأخذ بالقراءة الشاذة، والقراءة بها في الصلاة، وتبعه خَلْق، وكان بذلك يقتدي بالسابقين من الصحابة والتابعين من أمثال أُبَيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود. فتصدى له ابن مجاهد، وحذّره المرة تلو المرة، فلم يجد صدى لتحذيره، فشكاه إلى وزير يدعى ابن مُقْلة، وجمع له مجلس القضاء، وجرت مناقشة ابن شنبوذ في هذه القراءات التي نقلت عنه، فأصرَّ على موقفه، فأمر الوزير بجلده، فجُلِد، فأعلن توبته عن الأخذ بهذه القراءات، ثم نفي من بغداد.

وفي هذه الدراسة عرض لهذا الخلاف، وتفصيل للقراءات التي اختلف فيها، ثم بيان لما نراه وجه الحق في هذه المسألة.

مقـــدمـــة

في تـاريخ كل أمـة من الأمـم أحـداث بـارزة وقـعت لأفـراد منهـا وجـمـاعـات، أو أصابت هذه الأمة بجُمعها. فصارت نَبْراً بارزاً في سياق سيرتها، ووراء ذلك موقف على الحق، أو انحياز إلى باطل، أو مشتبه بين هذا وذاك.

وفي ترجمة هذه الأمة المسلمة من ذلك أحداث تظهر بين حين وآخر، ومَن منَّا لا يذكر سيرة الإمام أحمد بن حنبل وقصة خَلْق القرآن، وما لاقاه من العنت والعذاب، حتى إذا ذُكرت الحنبلية استعرضت الذاكرة أحداث تلك القصة بمقدّماتها، وملابساتها، ورجالها، وعواقبها.

ومَن منَّا لا يذكر قصة ابن تيمية، وسجنه، ونفيه، وصبره على الأذى؟

وهذه قصة أخرى لعالم من العلماء هو ابن شنبوذ، جُلد فيها، ونفي، ولحقه من البلاء ما لحقه بسبب موقف رأى هو فيه أنه الحق الذي لا يُمارى، ورأى خَصْمُه ومَن معه أنه الباطل الذي لا يغني من الحق شيئاً، فقد آثر الأخذ بالقراءة الشاذة عندهم على ما أجمعت عليه الأمة، وبالغ في ذلك، فلما تعارض الرأي مع الرأي انفرجت القصة عما ترى مما انتهى إلينا في ثنايا سيرة هذه الأمة.

وأيّاً كان الرأي في موقفه هذا فقد تناولت كتب التاريخ هذه الحادثة في القرن الرابع ببسط القول في أصل الخلاف، والعقاب، والسجن، والنفي، ولكنها حين وقفت عند الآيات المختلف فيها جاء الحديث موجزاً، لا يعدو عرض هذه الآيات التي نُوقش فيها، حتى إن القارئ غير المختصّ بهذا العلم ليبلغ به العجب مبلغه في ظاهر ما يقرأ من ثبات هذا العالم القارئ على ما هو عليه، وثبات خصومه على أمرٍ اجتمعوا له، مع أن هذا الظاهر لا يغني عما وراءه من الحقيقة غناء ينفع.

ولقد اتجهتُ في بحثي هذا إلى جمع أطراف هذه الحكاية من مظانِّها بزمانها ورجالها، ومفردات مراحلها، ثم وقفت وقفةً متأنية لمناقشة هذه القراءات التي كانت موضع الخلاف.

وغايتي في هذا العرض تحرير مفهوم القراءة الشاذة، والحكم الفقهي في شأنها،

واستقراء سياق الأحداث التي صنعت الأزمة بين الرجلين ابن شنبوذ وابن مجاهد، وتمحيص الحروف التي وقع فيها الخلاف بينهما بما ينتهي بالقارئ إلى خفايا حقيقة مطموسة في ثنايا هذا التاريخ، ولعل القارئ يجد في صُلْب هذا البحث ما يظهر الحق إن شاء الله تعالى.

كلمة في التاريخ

التاريخ وعاء الأحداث، والحديث فيه يُجَلِّي نَسَق اطراد الأيام وتتابعها، وما جرى فيها، ويضع الباحث والقارئين معاً في سياق هذه القصة التي نحن صدد الحديث فيها.

فقد وقعتْ حكايةُ ابن شنَّبوذ في زمن لا قرار له، ولا هدوء فيه، وزراء يتآمرون، ثم جندٌ يثورون، وخلفاء يُنَصَّبون، ثم يُقتلون، وتُقْلَبُ بين ليلة وأخرى صفحةٌ من صفحات حكم قلق لتُفتح صفحة جديدة لها لون آخر غير الذي قد كان أمسِ.

ومع هذا التقلب والاضطراب كنتَ تجد حلقات للعلم تُعقَد حيثما اتجهت، ومجالس للأدب والأدباء، كنت تجد نشاطاً ثقافيًّا في مسارات مختلفة وميادين علمية شتى على أرقى ما يكون، وعلى أفضل ما تجود به القرائح على توالي السنين.

ولا يتسع المقام لسرد تاريخي طويل ما القارئ بحاجة إليه، ولكني أكتبُ كلمات هي أول الطريق إلى ما نحن فيه.

ففي سنة خمس وتسعين ومئتين اشتدت العلل على المكتفي [1] بالله، فسأل عن أخيه جعفر بن المعتضد بالله، فأُعلمَ أنه بالغ [كذا]!، وكانت سنُّهُ يومئذ ثلاث عشرة سنة، فولاّه الخلافة في يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة خلت من ذي القعدة، وأشهد القضاة على ذلك، ولقِّب «المقتدر بالله»، ولم يكن أحد ممن خلَقَ الله تولّى الخلافة في مثل هذه السِّن، وأياً ما كان الأمر، فقد استمرت خلافته إلى سنة عشرين وثلاثمئة.

في هذه السنة جاء أجله فقُتل [2]، وبايع القواد والقضاة محمد بن المعتضد بالخلافة، وكانت سنُّهُ يومئذ ثلاثاً وثلاثين سنة، ولُقِّب بالقاهر بالله، وكان من أولى الخطوات التي خطاَها هي أنه في يوم الخميس لسبع بقين من صفر خلَع [3] على أبي علي ابن مقلة، وكَنَّاهُ.

ثم طغى القاهر بالله طغياناً على عادة كثير من الحكام على تتابع الأزمان، وبنى السجون، وملأها بكثير من الخلق، فبدأ التدبير له والكيد من الوزراء والأتباع، ومنهم ابن مقلة، وكان يقبض عليهم واحداً فواحداً، واختبأ ابن مقلة خوفاً منه، وأخذ يراسل الجند ويغريهم بالقاهر، ويخوِّفهم من بطشه وسجونه. فآتت رسائله ثمارها، وتحالف الجند، ثم سعوا للقبض على القاهر، وكانت الواقعة في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة، وسملت عيناه، ولم يمض له على كرسي الخلافة غير سنة وستة أشهر وسبعة أيام، وهي فترة قصيرة لم يهنأ فيها بحلاوة الحكم، وحُبس في سجن من السجون التي بناها لغيره، فتأمل!!

وبعد عزل القاهر تولى بعده [4] الراضي بالله أبوالعباس بن المقتدر، وكانت ولادته سنة سبع وتسعين ومئتين، وأمه أم ولد، رومية، تُسمى ظلوم، وقد أدركت خلافته.

وطلب من أبي بكر الصولي أن يختار له لقباً، وما أكثر الألقاب في هذه الفترة من التاريخ، ثم آثر أن يُلقَّب بالراضي بالله.

وجاءت رسالته إلى ابن مقلة بشرى، فأخرجته من قعر بئر مظلمة في داره كان قد استتر فيها، فقلّده الوزارة، وأطلق الراضي كل من سَجَنَهُ سَلَفُه، وهم غير قليل.

ويذكرون أن الراضي كان سمحاً، عادلاً، أديباً، شاعراً، يحب محادثة العلماء، وذكروا أنه آخر خليفة له شعر مدوَّن، وآخر خليفة خطب على المنبر يوم الجمعة، وولع بهدم القصور من دار الخلافة وتصييرها بساتين، وقد ذكروا له من الفضائل غير هذا مما لم يكن لأحد ممن كان قبله من الخلفاء، وقد توفي الراضي بالله سنة تسع وعشرين وثلاثمئة.

هذا، وحسبنا ما ذكرنا، فإني لا أعدو هذا التاريخ، فالحادثة التي وقعت لابن شنبوذ كانت في بداية حكم الراضي عام ثلاثة وعشرين وثلاثمئة.

استتابة ابن شنبوذ

أصر ابن شنبوذ على أن يقرأ في الصلاة بالقراءة الشاذة، غير مبال بمن استنكر عليه ذلك، وغير معتدٍّ بابن مجاهد، ولا بكتاب السبعة الذي وضعه للناس، وأراد أن

يحملهم على ما جاء فيه، لا يخرجون عليه ولا يزيدون.

ورأى ابن مجاهد أنه لا مفرَّ من قطع دابر هذا الخلاف، وهذا الخروج على رأي الجماعة. ولم يكن ابن شنبوذ وحده في هذا بل فَعَلَ مثله ابن مقْسَم العطار [5]، ولقد حاول ابن مجاهد أن يردّ ابن شنبوذ عن هذا الاتجاه، لأنه يؤمن بأن كل قارئ سوف يقرأ بما شاء مما لم يكن متواتراً، ولا موافقاً لخط المصحف، وبما لم يكن عليه إجماع، ويصبح الأمر فوضى بين الناس، ويبدأ الخرق صغيراً ثم يتسع، فمن يرقعه من بَعْدُ؟.

لم يقنع ابن شنبوذ بحديث ابن مجاهد ولا بتحذيره، إما لأنه مقتنع بصواب ما يقرأ مما يرويه من قراءات ابن مسعود وأُبيّ بن كعب، أو لأنه رأى ابن مجاهد دون هذه المنزلة التي تَحْكُم قراء الأمة على نسق معين دون النظر إلى طبيعة القراءة المتلوَّة.

قال ابن جني في مقدمة المحتسب [6]:

«... ولذلك قرأ بكثير منه ــ أي من القراءات الشاذة ــ من جاذَبَ ابن مجاهد عنان القول فيه، وماكَنَهُ عليه، ورادّه إليه، كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ، وأبي بكر بن مقْسم وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها...، لكن غرضنا منه أن نُريَ وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى مُرى أن العدول عنه إنما هو غضٌّ منه، أو تهمة له. ومعاذ الله، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: (وما آتاكم الرسول فخذوه)».

وأمام هذا الإصرار من ابن شنبوذ رُفع الأمرُ إلى ابن مقلة، وهو وزير الراضي في ذلك الوقت عام 323، وسُرِدَ له مسلك ابن شنبوذ، فأحضره الوزير، وكان من أمره ما كان.

المجلس

وكان ممن حضر جلسة المناظرة، بل قل جلسة التأديب هذه أطراف من الخلق:

1 ــ ابن شنبوذ، المتهم بشقِّ إجماع الجماعة.

2 ــ ابن مجاهد وجماعة من العلماء ممن يرون خطراً قائماً على عقيدة هذه الأمة.

3 ــ الوزير أبو علي بن مقلة، وهو صاحب السلطة، وبيده السوط.

4 ــ القاضي عمر بن محمد، وعنده الحكم، حكم الله فيمن فرّط في أمر من شرع الله.

وكانت هذه الجلسة يوم السبت لستّ خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمئة. ونوقش ابن شنبوذ في القراءات التي يقرأها، وحاول الوزير أن يستنزله عن ذلك فأبى، وأغلظ القول للوزير ومن حوله، ونعتهم بقلة العلم، وأنهم لم يسافروا في طلبه.

استشار الوزير من حضر هذه الجلسة في أمر ابن شنبوذ، وقد أنكروا عليه ما صنع، وما ردّ به، فأشاروا على الوزير بعقوبته، ومعاملته بما يضطره إلى الرجوع عما هو فيه إلى ما عليه الجماعة.

الحكم

1 ــ أمر الوزير بضربه سبع درر، وقيل عشراً، وقيل إنه صُفِعَ[7].

2 ــ كان تحت لذع هذه السياط يدعو على الوزير أن تقطع يده، ويشتت شمله. وقد قُطعَت، وهذا من طريف الاتفاق، وغريب الحوادث.

3 ــ أعلن توبته عما هو فيه، ورجوعه عما قرأ.

4 ــ وزيادة في شدة الحكم وإلزامه بهذا الرجوع إلى رأي الجماعة جُرِّد من ثيابه، وأقيم بين الخبازين. كذا ذكر ياقوت[8] وذكر ابن الجوزي في المنتظم أنه ضُرب بين[9] «الهنبازين» كذا!، وفي غاية النهاية[10] «وأقيم بين الهبارين».

وقيل وُجِّه به إلى المدائن سرّاً[11] مدة شهرين، ثم دخل بيته مستخفياً من العامة في بغداد.

5 ــ كُتبَ عليه محضر يصف هذه الواقعة.

محضر الاستتابة والإشهاد عليه

كُتِبَ في المحضر ما يلي:

1 ــ ذكر ياقوت [12] أنه حُبس واستتيب فتاب، وقال:

«إني قد رجعتُ عما كنتُ أقرأ به، ولا أخالف مصحف عثمان، ولا أقرأ إلا بما فيه من القراءة المشهورة».

2 ــ أمر الوزير ابن مقلة أن يكتب محضر بما سمعه الحاضرون من لفظه هذا.

3 ــ أمره أن يكتب في آخره بخطه ما يثبت هذا عليه.

وكان المحضر بخط أبي الحسين أحمد بن محمد بن ميمون.

وقام أبوأيوب السمسار في إصلاح أمره، وسأل الوزير أن يطلقه، وأن ينفذه إلى داره مع أعوانه بالليل خيفة عليه، لئلا يقتله العامة، ففعل ذلك.

وذكر ياقوت نسخة المحضر [13] كما يلي:

«يقول محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ، قد كنتُ أقرأ حروفاً تخالف ما في مصحف عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ المجمع عليه، والذي اتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنه على تلاوته. ثم بان لي أن ذلك خطأ، فأنا منه تائب، وعنه مقلع، وإلى الله عز وجل بريء، إذ كان مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافه، ولا أن يُقرأ بغير ما فيه» هذا خط ابن ميمون.

هذا هو النص، وعلى الورقة نفسها إقرار بذلك منه.

ــ قال ياقوت: نسخة خطّ ابن شنبوذ إقراراً بما جاء في هذا المحضر:

«يقول محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ: ما في هذه الرقعة صحيح، وهو قولي واعتقادي، وأُشهد الله عز وجل وسائر من حضر على نفسي بذلك، «وكتب بخطه»، فمتى خالفتُ ذلك أو بان مني غيره فأمير المؤمنين ــ أطال الله بقاءه ــ في حل وسعة من دمي، وذلك في يوم الأحد لسبع خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمئة في مجلس الوزير أبي علي محمد بن علي، أدام الله توفيقه، وحسبي الله وحده، وصلاته على سيدنا محمد وآله».

الأشهاد

والشاهد الأول: هو ابن مجاهد، وكان من خطه على رقعة الاعتراف: «اعترف ابن شنبوذ بما في هذه الرقعة وكتب ابن مجاهد بيده، وذكر التاريخ».

والشاهد الثاني: بخط ابن أبي موسى ونص شهادته:

«اعترف المعروف بابن شنبوذ بما في هذه الرقعة بحضوري طوعاً [كذا!]. وكتب محمد بن أبي موسى الهاشمي، وذكر التاريخ».

والشاهد الثالث: هو الوزير ابن مقلة «شهد محمد بن أحمد بن محمد بن علي إقرار محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ بجميع ما في هذا الكتاب، وذكر التاريخ».

مناقشة وبيان

لم يكن ابن مجاهد وحده هو الذي قاده إلى هذه المحاكمة بل إن أمر ابن شنبوذ قد شاع بين الناس وانتشر، وأنكر عليه العامة ذلك، فقد كان [14] يرى جواز القراءة بالشاذ مما خالف رسم المصحف. والخلاف بين العلماء في ذلك معروف قديماً وحديثاً، ولم ينكر أحد الإقرار بما زاد عن السبعة بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر ومن كان في مقامهما مما يحتمله رسم المصحف، وإنما كان بما ليس بين الدفتين.

ويبدو لي أن ابن شنبوذ لم يتراجع عن رأيه إلا من باب الخوف، ولم يكن ذلك منه من باب الاقتناع.

ولقد وجدت خلافاً في نصّ سيرته:

الأول: الخلاف في النفي فقد ذكروا أنه نُفي إلى البصرة، كما ذكر بعضهم أنه نفي إلى المدائن، ولا ضير في الجمع بين الروايتين، فقد ذكروا أنه نفي أكثر من مرة. فليكن إلى البصرة ثم إلى المدائن، أو عكس هذا.

الثاني: أنه أقيم بين الهبارين أو الخبازين أو الهنبازين كذا جاءت هذه الكلمة على ثلاث صور، أما «الخبازين» فهي واضحة، ويبدو أن الإقامة بين أصحاب الحرف

مما كان يسيء إلى صاحبها، ويزري به بين الخلق، وأنهم من طبقة دنيا، لا تكسب مجاورتهم فضلاً ولا شرفاً.

وأما «الهبارين» فهو من الهبرة [15]، وهي بضعة من اللحم لا عظمة فيها، ويقال هبره يهبره هبراً قطعه قطعاً كباراً.

ومن كان يفعل ذلك فهو الهبّار، صيغة مبالغة من هابر، وعلى هذا فهم الجزارون، وهي صنعة ناهيك بها من صنعة!!

وأما الهنبارين [16] والهنبازين فأحسب أن الثاني تحريف عن الأول إذ لا أصل له في هذه اللغة، وأما الأول فهو محرف أيضاً عن «الهبارين» إذ الأخذ بظاهره لا يناسب سياق هذه القصة.

ومما رأيته في هذه القصة، ما كتبه محمد بن أبي موسى الهاشمي في شهادته من أن ابن شنبوذ رجع عما كان عليه «طوعاً». وهو كلام غير سويّ، إذ ما تراجع ابن شنبوذ إلا بعد أن ذاق لَسْعَ السِّياط على ظهر أجرد!.

والمسألة الأخيرة نصٌّ وجدته بعد حادثة الاستتابة هذه منقول عن ابن شنبوذ في هذا المجلس قال فيه [17]:

«إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من أصحابه خالفوا بعض ما في هذا المصحف الذي في أيدينا» كذا!

فكيف يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك إلا أن يكون هذا من ابن شنبوذ إشارة إلى القراءات التي خرجت عن السبعة مما ذكره ابن مجاهد؟! وكيف جاز على الحاضرين مثل هذا؟

رجال الحادثة

1 ــ ابن مقلة الوزير [18]

هو محمد بن علي بن الحسين بن مقلة أبو علي، وهو وزير من الشعراء والأدباء، طار الحديث بين الناس بحسن خطه، وضُرِب به المثل.

وُلدَ في شوال من سنة اثنتين وسبعين ومئتين، وولي الوزارة للمقتدر بالله سنة ست عشرة وثلاثمئة، ثم غضب عليه فنفاه إلى فارس بعد سنتين، ثم استوزره القاهر بالله سنة عشرين وثلاثمئة، ثم اتهمه بالمؤامرة على قتله، فاختبأ سنةإحدى وعشرين وثلاثمئة. ثم دعاه الخليفة الثالث وهو الراضي بالله عام اثنين وعشرين وثلاثمئة، ثم نقم عليه عام أربعة وعشرين فسجنه مدة، وأخلى سبيله وعلم من بعدُ أنه كتب لأحد الخارجين عليه، فقبض عليه، وحكم القضاة أنه مُفْسِد في الأرض، فقُطعت يده اليمنى، فشدَّ القلم على ساعده، وكتب به، وقُطع لسانه بعد ذلك سنة ست وعشرين. وسجن، ولحقه في حبسه من البلاء ما كان، ثم مات في سجنه.

ويذكر الثعالبي أنَّ من عجائبه أنه تقلَّد الوزارة ثلاث دفعات لثلاثة من الخلفاء ـ وقد رأيتَ طرفاً من ذلك ـ وسافر في عمره ثلاث سفرات، اثنتين في النفي إلى شيراز، والثالثة إلى الموصل، ودفن بعد موته ثلاث مرات[19].

والحق أن ابن مقلة لم تكن سيرته محمودة، ولا سلوكه مرضيًّا، بل كانت حياته قائمة على الدَّسِّ والإيقاع بالوزراء، والتقلّب بين الخلفاء، وكان في كل مرة ينال من الجزاء ما قُدِّر له.

وقد كان أحرق دار سليمان بن الحسن، أحد الوزراء في عصره، فكتب له أحد الناس بيتين ووضعهما على حيط داره عندما ألقيت النار فيها، يقول فيهما:

أحسنتَ ظَنَّك بالأيام إذ حَسُنَتْ ... ولَم تَخَفْ سوء ما يأتي به القدر

وسالمتكَ الليالي فاغتررتَ بها ... وحين تصفو الليالي يحدث الكدَرُ

وتحته «صُنِعَ بدارك مثل ما صنعتَ بدار سليمان».

وحين قُطعت يده كان ينوح عليها، ويقول: «يدٌ خدمتُ بها الخلفاء ثلاث دفعات، وكتبتُ بها القرآن دفعتين، تُقْطع كما تقطع أيدي اللصوص، ثم قال: إن المحنة قد نشبت بي، وهي تؤديني إلى التلف وأنشد:

إذا ما مات بعضك فابكِ بعضاً ... فإن البعض من بعضٍ قريب

ومن شعره حين قُطِعَتْ يده:

ما سئمتُ الحياة لكن توثَّقـ ـث بأيمانهم فبانت يميني

بعتُ ديني لهم بدنياي حتى حرموني دنياهم بعد ديني

فلقد حِطْتُ ما استطعتُ بجهدي حِفْظَ أوراقهم فما حفظوني

ولقد عرضنا سيرة هذا الوزير لعلاقته بقصة ابن شنبوذ كما سترى فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

2 ــ القاضي عمر بن محمد بن يوسف [20].

وممن شهد حادثة ابن شنبوذ القاضي عمر بن محمد بن يوسف، ناب في القضاء عن أبيه وهو ابن عشرين سنة، وكان حافظاً للقرآن، والفقه على مذهب مالك، والفرائض، والحساب، واللغة، والنحو، والشعر، والحديث.

وذكر الصولي أنه قد بلغ من العلم مبلغاً عظيماً، وأنه قرأ على الصولي من كُتُب اللغة والأخبار ما يقارب عشرة آلاف ورقة، وتوفي وهو ابن سبع وثلاثين سنة، وكان ذلك سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة.

وَجَدَ عليه الراضي وجداً شديداً، وكان يبكي إذا جاء ذكره، ويقول: «كنتُ أضيقُ بالشيء ذرعاً فيوسعه عليّ». وكان يقول: «لا بقيتُ بعده».

3 ــ ابن مجاهد [21]

هو أبوبكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، وُلِدَ سنة خمس وأربعين ومئتين في بغداد في مكان يسمى بسوق العَطَش، ومن هنا كان يُعْرَف بالعَطَشي نسبة إلى مكان ولادته في بغداد.

وبدأ منذ شبَّ يجلس في حلقات العلماء، ويتلقى عنهم علوم القرآن والحديث، وتقدَّم في ذلك، وما بلغ الأربعين إلا كان أعلم بكتاب الله ممن حوله.

قال ثعلب النحوي في سنة ست وثمانين ومئتين:

«ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد».

وذكر الذهبي في «معرفة القراء الكبار» أنه سمع القراءات من طائفة كبيرة مذكورين في صدر كتابه، عنى بذلك كتاب «السبعة [22]».

وفي هذا الكتاب ذكر الأسانيد التي نقلت إليه القراءة عن أئمة أهل كل مصر من هذه الأمصار، بادئاً بأسانيد قراءة نافع، ثم أسانيد قراءة ابن كثير، ثم قراءة عاصم، حتى انتهى إلى أسانيد قراءة عبدالله بن عامر.

وذكر ابن الجزري في كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء» عدداً كبيراً من شيوخه.

ثم تصدر للإقراء بعد ذلك، فازدحم عليه أهل الأداء، ورُحِلَ إليه من الأقطار، وبَعُدَ صيته، وقد ذكر المؤرخون أسماء عدد كبير من طلابه، ووصفوه بأنه كان ثقة حجة.

قال الداني: «فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه» وسماه ابن الجزري «شيخ الصنعة» حتى قال:

«ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة كازدحامهم عليه».

وذكر بعضهم أنه كان له في حلقته أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس».

وسأله رجل: لِمَ لا يختار الشيخ لنفسه حرفاً يحمل عليه؟ فقالك «أنا أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا».

ويصفه ابن النديم بأنه مع علمه وفضله وديانته كان حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثابت الفطنة، جواداً. وذكر مثل هذا ياقوت.

ومما يروونه عنه أنه حضر وجماعة من أهل العلم في بستان، فداعب، وقال ــ وقد لاحظ ذلك بعضُ من حوله ــ :

«التعاقُل في البستان كالتخالُع في المسجد».

ويروون في الكشف عنه روايات الله أعلم بصحتها، وعرضها هنا لا يغني هذا البحث إلا في زيادة السرد، فلتنظر في مظانها حيث جاءت.

ومما ذكروه فيه أنه كان لا يفرِّق بين كبير وصغير في مجلس العلم، فقد جاءه أبوسعيد أحمد بن محمد ــ وبينهما من الود شيء كثير ــ فأجلسه مجلس الطلبة، ولما أخطأ في القراءة حوَّله إلى بعض تلاميذه يتولاّه. قال أبوسعيد:

«فخجلت من ذلك وتَرْك إكرامي كما كان يكرمني من قبلُ لمّا عرف بضاعتي في القراءة».

وكانت له منزلة راقية عند الحكام من معاصريه، حتى أخذ الناس يتطلَّبون حاجتهم بوساطة منه إليهم، فقد سأله بعض أصحابه إلى هلال بن بدر في حاجة، فكتب إليه كتاباً وختمه، فلما صار إلى هلال قضى حوائج حامل كتاب ابن مجاهد، ولما أراد الانصراف قال له هلال: «أتدري ما في كتابه؟، قال: لا. ففتحه فإذا به: «بسم الله الرحمن الرحيم: حامل كتابي إليك حامل كتاب الله عني، والسلام».

وذكروا أنه لما حضرته الوفاة طلب من الجالسين حوله، ومنهم أبوطالب الهاشمي صهره، أن يخرجوا، ففعلوا، وكذلك صهره. غير أنه وقف منه غير بعيد، فاستقبل القبلة ابن مجاهد وأخذ يتلو القرآن، ثم خفت صوته، فلم يزل يتشاهد إلى أن فاضت روحه.

وكانت وفاته في الأول من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمئة، ودفن في مقبرة باب البستان في الجانب الشرقي، وذكر ابن النديم أنه دفن في تربة حريم داره بسوق العطش. وذكر ابن الجزري غير هذا في يوم وفاته.

وأما مؤلفاته فهي: كتاب القراءات الكبير، وكتاب القراءات الصغير، وكتاب الياءات، وكتاب الهاءات، وكتاب قراءة أبي عمرو، وكتاب قراءة ابن كثير، وكتاب قراءة عاصم، وكتاب قراءة نافع، وكتاب قراءة حمزة، وكتاب قراءة ابن عامر، وكتاب قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وكتاب السبعة، وكتاب انفرادات القراء السبعة،

وكتاب قراءة علي بن أبي طالب.

وقبل إنهاء الحديث في هذه السيرة المباركة لهذا الرجل العالم أقف عند حديث شوقي ضيف عنه، فقد ذكر في مقدمة «السبعة» أنه قرأ على قنبل شيخ القراء بمكة سنة ثمان وسبعين للهجرة قراءة ابن كثير، ثم استنتج من هذا أنه رحل لسماع القراءات إلى أمصارها، مكة والمدينة والكوفة والبصرة ودمشق، ويؤكد هذا عنده أنه كثيراً ما يذكر عن قراءة أنها هكذا في مصاحف تلك البلدان، وأن ذلك مما يدل على رؤيته لها في مواطنها.

قلتُ: هذا اجتهاد لا دليل عليه، وقد قطعت روايات تاريخه أنه لم يكن ذلك منه، أما قراءته على قنبل في مكة عند ذهابه للحج فهي الرحلة التي جاء خبرها عنه، ولعلها الرحلة اليتيمة التي صُرِّح بها، أما بقية البلدان فلم يذهب إليها، ولم يُصرِّح أحد بذلك، وما ذكره من خلاف بين مصاحف تلك البلدان فلأن أمر الاختلاف بينها قد انتشر بين الناس، ولا يتوقف ذكر هذا على رحلة ما.

وتذكَّر معي قول ابن شنبوذ فيه: «ما اغبرت قدما هذا العطشي في طلب العلم»، ونراه بعيداً أن يجهل ابن شنبوذ رحلات كانت لابن مجاهد في طلب العلم، وهو الأعرف به من علماء زمانه ذاك.

4 ــ ابن شنبوذ[23]

هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، وكنيته أبوالحسن، وكان في بغداد.

ذكر ابن الجزري أنه كان شيخ الإقراء بالعراق، وأنه أستاذ كبير، وهو أحد من جال في البلاد في طلب القراءات، وقد وصفوه بأنه ثقة، فيه خير، وصلاح، وعلم.

ووصفه الذهبي بأنه كان ثقة في نفسه صالحاً ديِّناً متبحراً في هذا الشأن.

وذهب أبوسعيد السيرافي إلى أنه كثير اللحن قليل العلم [كذا!] وكان ديناً، فيه سلامة وحمق، ونقل هذا ابن النديم في الفهرست عن ابن السيرافي عن أبيه. وهذا الخبر منقوض بما ذكر عن صلاحه وعلمه من بقية رواة الأخبار، فهذا خبر آحاد، لا

يُقْطَعُ به اليقين الذي تواترت الأخبار به. فقد ذكر القاضي أبويوسف بن عبدالسلام القزويني في كتابه: «أفواج القراء» أنه كان أحد القراء المتنسكين، وأنه كان معروفاً بالورع.

وذكر الذهبي أنه شيخ الإقراء بالعراق مع ابن مجاهد، وأنه قرأ القرآن على عدد كبير بالأمصار. وذكر من شيوخه، ما يزيد على اثنين وعشرين شيخاً، وذكر هؤلاء الشيوخ وغيرهم ابنُ الجزري ومَن أرّخ لهذا العالم.

وعليه اعتمد أبوعمرو الداني والكبار في سرد الأسانيد في كتبهم.

وذكروا أنه تحمل الناس الرواية عنه والعرض عليه لموضعه في العلم، ومكانه من الضبط. قال المعافى أبوالفرج[24]:

«دخلت يوماً على ابن شنبوذ وهو جالس بين يديه خزانة كتب، فقال لي: يا معافى، افتح الخزانة ففتحها، وفيها رفوف عليها كتب، وكل رَفّ في فَنّ من فنون العلم، فما كنت آخذ مجلداً وأفتحه إلا وابن شنبوذ يَهُذُّه كما يقرأ الفاتحة، ثم قال يا معافى، والله ما أغلقتها حتى دخلت معي إلى الحمام، هذا، والسوق للعطشيّ، وهذا فضل عظيم».

توفي ابن شنبوذ عام ثمانية وعشرين وثلاثمئة وقيل غير ذلك.

وقد ذكر ياقوت أن له تصانيف وهي[25]:

«كتاب ما خالف فيه ابن كثير أبا عمرو، كتاب قراءة عليّ عليه الصلاة والسلام، كتاب اختلاف القراء، كتاب شواذ القراء. كتاب انفراداته».

بين ابن مجاهد وابن شنبوذ

من خلال دراسة سيرة هذين العالمين تتضح لنا أمور، منها:

ـ شيوخهما كثيرٌ عددُهم، لكن يبدو أن ابن شنبوذ كان يرى ابن مجاهد أقل تلقياً لهذا العلم منه، وأنه أكثر شيوخاً من معاصره ابن مجاهد، ويبدو أيضاً أن هذا رأي المؤرخين لهذه المرحلة. قال ابن الجزري[26]:

«وتهيأ له [أي: لابن شنبوذ] من لقاء الكبار ما لم يتهيأ لابن مجاهد»، ويقصد بالكبار العلماء المعروفين بالقراءات، المشهود لهم بتمكنهم من هذا العلم.

ولم يذكر عن ابن مجاهد أنه ارتحل طالباً للعلم إلا إلى قنبل في مكة، على أنها لم تكن رحلة لطلب العلم بل كانت رحلة لأداء فريضة، فقد ذهب حاجّاً إلى بيت الله فقرأ على قنبل ما تيسر له أن يقرأ من كتاب الله، وقد عرضنا فيما سبق لمقالة شوقي ضيف في أمر رحلته ــ ورددناها بالأدلة الثوابت.

ارتفعت مكانة ابن مجاهد في ذلك العصر عند العامة من الناس والخاصة من الحكام، فعزَّ ذلك على ابن شنبوذ، إذ لم تكن له مثل تلك المكانة عند الخلفاء والوزراء، فكان يردد «والسُّوق للعَطَشي».

ــ والجانب في المسألة الخلافية بينهما يقوم على من يتزعم القراء في ذلك العصر، ويفتي في القراءات، وإليه يرجع القول الفصل فيها، فهو جانب منافسة، ويأتي الحديث عن هذه النزعة فيما يلي.

ــ وكلا الرجلين وصف بالتقى، والصلاح، والاستقامة[27]. وذاع في ذلك العصر ذكرهما، وكان الحديث عنهما وعن علمهما حديث المجالس، وتوالت حلقات العلم منهما وإقبال الناس عليهما، وتجد في هذه الأخبار غالباً مقارنة بينهما ومفاضلة، أليسا متعاصرين؟!.

قال[28] أبوالحسن علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن علي العلاف المقرئ البغدادي: «سألت أبا طاهر بن أبي هاشم: أيّ الرجلين أفضل أبوبكر بن مجاهد أو أبوالحسن بن شنبوذ؟.

قال: فقال لي أبوطاهر: «أبوبكر بن مجاهد عقله فوق علمه، وأبوالحسن علمه فوق عقله.

قال: فلم يزدني على هذا.

قال[29]: وفضل الرجلين فضل عام، والله يرضى عنهما، وينفعنا بالرواية عنهما».

بعض آراء المتقدّمين في ابن مجاهد

يذكر الذهبي[30] أنه لم يتهيأ لابن مجاهد من القراء الكبار ما تهيأ لابن شنبوذ. وذهب أبوحيان إلى أنه كان إماماً في القراءات غير أن نقله كان محدوداً فيها، ولم يبلغ ما بلغه ابن شنبوذ، ويذكر[31] أن ابن مجاهد كان ضعيفاً في النحو.

وكان ذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى[32]: (قل إني لن يجيرني من الله أحد ولن أجد من دونه ملتحداً، إلا بلاغاً من الله ورسالاته ومن يعصِ الله ورسوله فإنّ له نار جهنم خالدين فيها أبداً).

فقد ذكر أبوحيان أن قراءة الجمهور[33] «فإنّ» بكسر الهمزة، وأن طلحة بن مصرف قرأ بفتحها «فأَنَّ» على تقدير: فجزاؤه أنّ له.

قال ابن خالويه: «وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ به أحد وهو لحن، لأنه بعد فاء الشرط، وسمعت ابن الأنباري يقول هو جزاء، ومعناه فجزاؤه أنّ له نار جهنم». انتهى.

قال أبوحيان: وكان ابن مجاهد إماماً في القراءات ولم يكن متَّسِع النقل فيها كابن شنبوذ، وكان ضعيفاً في النحو، وكيف يقول ما قرأ به أحد، وهذا طلحة بن مصرف قرأ به؟. وكيف يقول: وهو لحن، والنحويون قد نصُّوا على أنّ «إنّ» بعد فاء الجزاء يجوز فيها الفتح والكسر؟».

ومن المواضع التي تعقّب فيها أبوحيان ابن مجاهد قراءة «اقتدِه» في سورة الأنعام[34] باختلاس كسرة الهاء في الوصل، فقد قرأها كذلك[35] هارون بن موسى الأخفش عن أصحابه عن ابن عامر، وأحمد بن يزيد الحلواني عن هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر، وكذا رواية زيد عن الرملي عن الصوري عن هشام، وكذا الرواية عن أبي الدرداء وابن ذكوان، بخلاف عنه.

فأنت ترى هذه السلسلة من الرواية في توثيق هذه القراءة عن ابن عامر، ومع هذا فقد قال ابن مجاهد:

«وهذا غلط، لأن الهاء هاء وقف، لا تُعْرَب في حال من الأحوال، وإنما تدخل

لتبيين حركة ما قبلها».

قال أبوحيان:

«وتغليط ابن مجاهد قراءة كسر الهاء غلط منه [36]، وتأويلها على أنها هاء السكت، ضعيف».

ولابن جني تعقيبات عليه، من ذلك قراءة ابن عامر في قوله تعالى [37]: (وَحُملَت الأرض) فقد قرأ: (وَحُمِّلتِ الأرضُ) مشدد الميم.

قال ابن مجاهد: «وما أدري ما هذا؟».

قال ابن جني [38]: «هذا الذي تبشَّع على ابن مجاهد حتى أنكره في هذه القراءة صحيح وواضح» فخرج القراءة على أن الأصل فيها:

وحَمّلنا قدرتنا الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني. فقيل: فحُمِّلت الأرضُ، وختم حديثه فقال: «رحم الله ابن مجاهد، فلقد كان كبيراً في موضعه، مُسَلَّماً فيما لم يمهر به».

قلتُ ما الذي لم يمهر به؟ أهو القراءة؟ أم التخريج النحوي لهذه القراءة؟ أو الاثنان معاً؟.

ثم إن هذه القراءة التي خفي أمرها على ابن مجاهد لم ينفرد ابن عامر في قراءتها، بل قرأها كذلك الأعمش والمطوعي وابن أبي عبلة وابن مقسم وهي رواية يحيى عن ابن عامر وعبدالحميد بن بكار، وأيوب.

وفي قوله تعالى [39]: (أنبئهم بأسمائهم) ذكر ابن جني [40] قراءة ابن عامر «أَنْبِئْهِم» بهمزة وكسر الهاء، وقول ابن مجاهد. «وهذا لا يجوز» ثم أطال ابن جني في تخريج هذه القراءة وانتهى إلى القول [41]:

«قد علمتَ بذلك أن قول ابن مجاهد: هذا لا يجوز ــ لا وجه له، لما شرحناه من حاله. رحم الله أبا بكر فإنه لم يألُ فيما عَلِمَه نُصحاً، ولا يلزمه أن يُري غيره ما لم يُره الله تعالى إياه. وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده، وإياه نسأل عصمة وتوفيقاً وسداداً

بفضله».

هذا ولم تكن القراءة عن ابن عامر [42] وحده، بل كانت أيضاً قراءة ابن عباس وابن كثير من طريق بعض رواة المكيين عنه، وهي قراءة هشام.

وفي الحديث عن الآية في قراءة الزهري والأعرج وأبي جعفر بخلاف عنهم (ولا يؤوده حفظهما) [43] ذكر ابن جني [44] تخريج ابن مجاهد، ثم قال: «خَلّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطاً ظاهراً غير لائق بمن يُعتدُّ إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفاً في فقاهته...».

والحديث عن تعقيبات ابن جني وتتبعه آراء ابن مجاهد والحديث عنها كثير في كتابه المحتسب، ولو تتبعت هذه المواضع في كتابه [45] هذا لرأيت أنه يرى في علم ابن مجاهد في اللغة والإعراب، وتخريج هذه القراءات ما لا يرضي ابن مجاهد، رحمهما الله تعالى رحمة واسعة.

وأنقل إليك هذه المسألة الأخيرة عن ابن مهران الأصبهاني، فقد كان الحديث في كتابه «المبسوط» [46] عن الإدغام في قوله تعالى [47]: (اركب معنا).

فقال: «حدثني أبوعلي الصَّفَّار المقرئ، قال: اختلفَ في هذا الحرف رجلان عند ابن مجاهد، فسألاه: فقال: لا يُظهرُ إلا حمزة. وهذا غلط منه، وإنما وهِمَ فيه، لأنه لم يكن قرأ لعاصم وابن عامر ونافع إلا برواية إسماعيل، وأراه لم يكن رآه مرويًا منصوصاً بالإظهار إلا لحمزة قدّر أنه لسائر القراء بالإدغام، وليس كذلك...» [48].

كتاب السبعة

وألف ابن مجاهد كتاب السبعة، وقراءة هؤلاء السبعة هي المتواترة عنده، وتعقَّبه العلماء، فرأوا أن التمسك بهذا العدد دون غيره ليس فيه أثر ولا سنة، ولا تقوم له حجة.

قال إسماعيل بن إبراهيم في أول كتابه الشافي [49].

«ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين [50] لم يكن قرأ بأكثر من السبع، فصنف كتاباً، وسمّاه السبعة،

فانتشر ذلك في العامة، وتوهموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب لاشتهار ذكر مصنِّفه.

وقد صنَّف غيره كتباً في القراءات وبعده. وذكر لكل إمام من هؤلاء الأئمة روايات كثيرة، وأنواعاً من الاختلاف، ولم يقل أحد إنه لا يجوز القراءة بتلك الروايات من أجل أنها غير مذكورة في كتاب ذلك المصنِّف، ولو كانت القراءة محصورة بسبع روايات لسبعة من القراء لوجب ألاّ يُؤْخذَ عن كل واحد منهم إلا رواية، وهذا لا قائل به...».

ولعلك ترى ما أرى من الغمز في هذا النص وهو قوله:

ــ «من جَمْع بعض المتأخرين» كذا! ولم يُسمِّه، وقوله: «ولم يكن قرأ بأكثر من السبع»، وقوله: «فانتشر ذلَك في العامة».

وإليك هذا النص الآخر:[51]

قال الإمام أبوالعباس أحمد بن عمار المهدوي:

«فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختياراً واختصاراً، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم، حتى إذا سمع ما يخالفها خَطّأ أو كَفّر، وربما كانت أظهر وأشهر، ثم اقتصر من قلّت عنايته على راويين لكل إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راوٍ عنه غيرهما أبطلها، وربما كانت أشهر.

ولقد فعل مسبِّع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يَسَعْهم جهله، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي[52] لا غير، وأكّد وهم اللاحق السابقُ، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة».

وأحسب أن هذا النص ليس بحاجة إلى تعليق، أو فضل بيان، لقد كره[53] كثير من الأئمة اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء، وخَطّأوه في ذلك.

هذا بعض ما نقل عن المتقدمين في صنع ابن مجاهد، وحسبي ما سطرت لك في

بيان مقامه عندهم، ومسلكه في التصنيف، ومبلغ علمه في أصول هذه اللغة.

أنواع القراءة[54]

1 ــ القراءة المتواترة

وهي كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، وصح سندها، فهذه القراءة تسمى متواترة.

ومن ذلك ما جاء في القراءات السبع عن سبعة من القراء وهم: ابن عامر وابن كثير ونافع وأبوعمرو بن العلاء، وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا ما جاء عن الثلاثة المكمِّلين العشرة، وهم أبوجعفر يزيد بن القعقاع ويعقوب الحضرمي وخلف.

2 ــ القراءة الشاذة

هي ما نقص فيها شرط من هذه الشروط الثلاثة المعروضة في القراءة المتواترة. كأن تكون غير متواترة النقل، أو أنها لا توافق وجهاً من وجوه العربية، أو أنها تخالف خط المصحف، فمتى خُرِم شرط من هذه الشروط سميت شاذة.

وعرض مكي بن أبي طالب هذه القراءات، فقسمها ثلاثة أقسام[55]:

«قسم يُقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعًا، ويكون موافقًا لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيّبه وصحته وصدقه، لأنه أُخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكَفَرَ من جَحَدَه».

ثم قسَّم الشاذ إلى نوعين: أما أولهما «فما صحّ نقله عن الآحاد، وصحَّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يُقرأ به لعلتين: إحداهما أنه لم يُؤْخذ بإجماع، إنما أُخذَ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما أُجمعَ عليه...، لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذا جحد».

وأما القسم الثالث من القراءة فهو «ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة، ولا وجه له في العربية، فهذا لا يُقبل وإن وافق خط المصحف».

وترك مكي التمثيل للأنواع الثلاثة اختصاراً، وتولّى ذلك ابن الجزري، فضرب الأمثلة ثم أتبعها بالحكم الفقهي، غير أنه فاته أن مما مثَّل به للنوع الثالث وهو ما نقله غير ثقة كقراءة ابن السميفع وأبي السمال جاء تحته ابن مسعود وأُبَيُّ بن كعب وعمر بن الخطاب وحاشا لله أن يكونوا كذلك، وسوف ترى طرفاً من هذا في قراءة «ننحيك ببدنك» بالحاء المهملة في آية سورة يونس عند عرض القراءات المختلف فيها.

موقف ابن جني من القراءة الشاذة

ذكر ابن جني أن القراءة على ضربين، ثم قال [56]:

«ضرباً اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار...، وضرباً تعدّى ذلك فسماه أهل زماننا شاذًّا، أي: خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدَّم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله ــ أو كثيراً منه ــ مساو في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذَبَ ابن مجّاهد عنان القول فيه، وماكَنَه عليه، ورادَّه إليه، كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ وأبي بكر محمد بن الحسن بن مقْسم، وغيرهما مما أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها، ولسنا نقول ذلك فَسْحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغاً للعدول عما أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً...، لئلا يُرَى مُرىً أن العدول عنه إنما هو غضٌّ منه، أو تهمة له.

ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟...».

الجانب الفقهي في القراءة الشاذة

قال الزركشي[57]: «ولا تجوز قراءته بالشواذ وقد نقل ابن عبدالبر الإجماع على

منعه».

وقال السيوطي[58]: لا تجوز القراءة بالشاذ. نقل ابن عبدالبر الإجماع على ذلك، لكن ذكر موهوب الجزري جوازها في غير الصلاة قياساً على رواية الحديث بالمعنى».

وبسط الخلاف ابن الجزري في النشر[59]، فذكر أن ما صَحَّ نقله عن الآحاد، وصَحَّ وجهه في العربية، وخالف خطّ المصحف فهذا يقبل. ولا يُقْرَأ به لعلتين:

إحداهما: أنه لم يُؤْخذ بإجماع، إنما سبيله أخبار الآحاد، ولا يثبت بذلك قرآن.

والثانية: أنه مخالف لما أُجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته.

ولا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذا جحده. وابن الجزري ينقل بذلك نص مكي بن أبي طالب في الإبانة[60]، ويذكر أنواع القراءة، ثم يتبع ذلك بالحكم الفقهي فيها، وذكر أنّ من هذا النوع ما نقل عن ابن مسعود وأبي الدرداء وابن عباس، ونحو ذلك ما ثبت برواية الثقات.

ثم قال في هذا النوع من القراءة: «واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة فأجازها بعضهم؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي، وأبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد».

وأكثر العلماء على عدم الجواز؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن في الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين.

وتوسَّط بعضهم فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها لم تصحَّ صلاته؛ لأنه لم يتيقّن أنه أدّى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أُنزل عليها القرآن...».

وينتهي ابن الجزري من هذا العرض إلى سؤال يطرحه على أولئك الذين يمنعون

القراءة بهذا النوع من القراءات نقلاً عن بعض الأئمة السابقين:

يقول: «وعلى قول من حَرَّم القراءة بالشاذ يكون عالَمٌ من الصحابة وأتباعهم قد ارتكبوا محرماً بقراءتهم بالشاذ، فيسقط الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائماً، وهم نقلة الشريعة الإسلامية، فيسقط ما نقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام والعياذ بالله.

[قال]: ويلزم أيضاً أن الذين قرأوا بالشواذ لم يُصَلُّوا قطّ، لأن تلك القراءة محرمة، والواجب لا يتأدّى بفعل المحرم».

وكان لابن دقيق العيد موقف من هذه المسألة. فيقول[61]: «الشواذ نقلت نقل آحاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيعلم ضرورة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بشاذّ منها وإن لم يعيّن، قال: فتلك القراءة تواترت، وإن لم تتعين بالشخص، فكيف يُسمى شاذاً، والشاذ لا يكون متواتراً؟».

وذكر ابن الجزري نوعاً ثالثاً من القراءة مما نقله غير ثقة فهو كثير في كتب القراءات مما هو شاذ. وغالب إسناده ضعيف كقراءة ابن السميفع وأبي السمال في[62] «ننجيك ببدنك» ننحيك بالحاء المهملة. وما كان في هذا الباب محرم شرعاً، وذكر أمثلة أخرى من القراءات المحرمة من هذا النوع.

الحكم الفقهي في قراءة ابن شنبوذ

إذا استعرضت ما سبق من آراء الفقهاء في القراءة ثم ألقيت بصرك على ما يأتي مما نُقل عن ابن شنبوذ، وجدت الحكم الفقهي يقف إلى جانبه، وأنه لا عُتْبَى عليه ولا لوم، وأنه ما خَرَم بذلك حكماً شرعياً، ولا شقَّ سبيل المؤمنين، فإن القراءات التي نُوقش فيها هي قراءات أُبَيّ، وابن مسعود، وابن عباس، وعمر، وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين.

والسؤال الآن: أمَا كان ابن مجاهد يعلم ذلك؟ وإذا كان ابن مجاهد يجهل هذا أمَا كان الفقهاء الحاضرون في مجلس الاستتابة يعرفون هذا؟ وإذا كان لهم طعن في قراءته فما موقفهم ممن نقل عنهم من الصحابة؟ أَيُطْعَنُ في رواياتهم؟ وإذا كان كذلك فما حكم الأحاديث الصحيحة التي أثبتت مبدأ السنة النبوية الشريفة التي أكملت

الأحكام الشرعية مما نُقل عنهم؟

القراءات الشاذة عند ابن شنبوذ

اختلفت عدة الحروف التي نُوقش فيها ابن شنبوذ من مرجع إلى آخر، فقد جاء عند الذهبي[63] عشر قراءات، ومثلها عند ياقوت، وعند أحمد[64] بن يحيى ست قراءات، ومثلها في النجوم الزاهرة، وذكر ابن الجزري[65] منها إحدى عشرة قراءة.

وهذا الخلاف لا ضرر فيه، فبعض المتقدمين فَصَّل في النقل، وبعضهم اختصر، فجاء هذا الخلاف على ما ترى، وبعض المتقدمين أوجز الحديث عن القصة برُمَّتها فلم يذكر هذه الحروف، بل أشار إلى هذه الحادثة على أنها من الحوادث التي وقعت عام ثلاثة وعشرين وثلاثمئة، وما زاد على ذلك.

والذي انتهيتُ إليه من الجمع بين هذه النصوص أنّ ما نُوظر فيه هو أربع عشرة قراءة، وهي:

1 ـ في سورة آل عمران 3 / 104:

«ناهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

2 ـ سورة المائدة 5 / 118:

«فإنك أنت الغفور الرحيم».

3 ـ سورة الأنفال 8 / 73:

«وفساد عريض».

4 ـ 5 ـ سورة يونس 10/ 92:

«ننحيك ببدنك»، «بندائك».

6 ـ 7 ـ سورة الكهف 18/ 79:

«وكان أمامهم مَلِكٌ»

«يأخذ كل سفينة صالحة».

8 ـ سورة الفرقان 25/ 77:

«فقد كَذَّب الكافرون».

9 ـ سورة سبأ 34/ 14:

«تبيَّنت الإنسُ أن الجنَّ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً».

10 ـ سورة الواقعة 56/ 82:

«وتجعلون شكركم».

11 ـ سورة الجمعة 62/ 9:

«فامضوا إلى ذكر الله».

12 ـ سورة الليل 92/ 2 ـ 3:

«والنهار إذا تجلى، والذكرِ والأنثى».

13 ـ سورة القارعة 101/ 5:

«كالصُّوف المَنْفُوش».

14 ـ سورة اللهب 111/ 1:

«تَبَّت يدا أبي لهب وقد تب».

تحرير القول في أحرف الخلاف

القراءة **الأولى** في قوله تعالى:

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون﴾ [آل عمران/ 104]

وقد جاء في هذه الآية قراءات عن ابن شنبوذ وهي:

«وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

والحقُّ أن هذه القراءة لم تُرْوَ عنه وحده، فقد قرأها[66] كذلك عثمان بن عفان، رضي الله عنه، وعبدالله بن مسعود، وابن الزبير، وأبوعون، وصبيح، وعمرو بن دينار، وعيسى بن عمر.

وجاءت الرواية في مصحف عبدالله بن الزبير[67] «ويستعينون بالله» كذا بحرف الجر قبل لفظ الجلالة.

وانفرد الذهبي بالرواية[68]: «ويستغيثون الله» كذا من طلب الغوث، وأحسب أنه تصحيف للقراءة.

وانفرد ابن النديم بقراءة ابن شنبوذ[69] «ناهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم».

مما تقدّم ترى أن الثابت عن ابن شنبوذ هو زيادة «ويستعينون الله على ما أصابهم» على نصِّ الآية. وأنها ليست قراءته وحده، وحَسْبُك بعثمان[70] رضي الله عنه من بين هؤلاء القراء قارئاً.

القراءة **الثانية** في قوله تعالى:

﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾

[سورة المائدة 5/ 118].

فقد ذكر الذهبي[71] أن أبا عمرو الداني قال: سمعت عبدالله بن عبدالله الفرائضي يقول: «استُتيب ابن شنبوذ في هذه الآية ﴿وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾ قرأ ﴿فإنك أنت الغفور الرحيم﴾.

وتحقيق هذه القراءة أنها ليست لابن شنبوذ وحده، فقد قرأ جماعة كذلك على ما يقتضيه قوله تعالى: ﴿وإن تغفر لهم﴾. وقيل إنها قراءة ابن مسعود وقال أبوبكر بن الأنباري:

«وقد طعن على القرآن من قال: إن قوله: ﴿فإنك أنت العزيز الحكيم﴾ لا يناسب قوله: ﴿وإن تغفر لهم﴾؛ لأن المناسب: فإنك أنت الغفور الرحيم».

وقال الشهاب الخفاجي[72]:

«وقع لبعض الطاعنين في القرآن من الملاحدة أن المناسب ما وقع في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه بدل «العزيز الحكيم»، «العزيز الغفور»، لأنه مقتضى قوله: «وإن تغفر لهم» كما نقله ابن الأنباري رحمه الله تعالى.

وأجاب عنه لسوء فهمه ظنّ تعلقه بالشرط الثاني فقط لكونه جوابه، وليس كما توهم بفكره الفاسد، بل هو متعلّق بهما، ومَن له الفعل والترك عزيز حكيم، فهذا أنسب وأدَقّ وأليق بالمقام».

والقراءة **الثالثة** في سورة الأنفال:

﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلاّ تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير﴾

[الآية/ 73]

فقد جاء فيها ثلاث قراءات:

الأولى: «وفساد كبير» وهي قراءة الجماعة.

الثانية: «وفساد كثير» وهي قراءة عدد من القراء.

والقراءة **الثالثة** قراءة ابن شنبوذ[73]: «وفساد عريض».

وهي الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكر ابن عطية في المحرر أنها رواية أبي حاتم المدني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأها كذلك.

والقراءتان: **الرابعة والخامسة** في قوله تعالى:

﴿فاليوم نُنجِّيك ببدنك لتكون لمن خلفك آيةً وإن كثيرًا من الناس عن آياتنا لغافلون﴾ [يونس/ 192].

فقد ورد عن ابن شنبوذ قراءتان[74]:

1 ـ ننحيك: بالحاء المهملة.

2 ـ بندائك: بدلاً من «ببدنك».

أما اللفظ الأول فهو على قراءته من التنحية بدلاً من «نُنجِّيك» وهي ليست قراءة ابن شنبوذ وحده بل قرأها كذلك[75] أُبي بن كعب، ومحمد بن السميفع، ويزيد البربري[76]، وعلقمة عن ابن مسعود، وإسماعيل المكي، وأبوالسمال، واليزيدي.

وأما الكلمة الثانية فهي «ببدنك»، فقد رويت عن ابن شنبوذ «ببدانك» كذا مفرداً.

وقرأ علقمة عن عبدالله بن مسعود، وابن السميفع وابن شنبوذ «بندائك»[77] من النداء، أي: بدعائك. وهي مخالفة لخط المصحف.

قال أبوبكر بن الأنباري[78]:

«وليس بمخالف لهجاء مصحفنا؛ إذ سبيله أن يكتب بياء وكاف بعد الدال لأن الألف تسقط من «ندائك» في ترتيب خط المصحف كما سقطت من الظلمات والسماوات فإذا وقع بها الحذف استوى هجاء بدنك وندائك. على أن هذه القراءة مرغوب عنها لشذوذها، وخلافها ما عليه عامة المسلمين، والقراءة سُنّة يأخذها آخر عن أول، وفي معناها نقص عن تأويل قراءتنا...».

وكلام ابن الأنباري هنا في قياسه على «السماوات» غير مستقيم، بل هو قياس بعيد، وذهب غيره[79] إلى أن هذه القراءة يرجع معناها إلى معنى قراءة الجماعة.

والقراءتان: **السادسة والسابعة** في سورة الكهف في قوله تعالى:

﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾ [الآية/ 79].

والخلاف في القراءة في صورتين:

الأولى: وراءهم» فقد قرأ ابن شنبوذ «أمامهم».

الثانية: «كل سفينة غصباً» فقد قرأ «كل سفينة صالحة غصباً».

أما الأولى: فإن قراءة الجمهور «وراءهم» وهو لفظ يطلق على الخلف والأمام

ومعناه هنا «أمامهم».

وقد قرأ بذلك[80] ابن عباس، وابن جبير، وأُبَي بن كعب، وابن مسعود، وابن شنبوذ «أمامهم».

وهي سلسلة لا يجرؤ أحد على أن يطعن في أحد رواتها.

وأما الثانية: وهي «يأخذ كل سفينة صالحة...» فهي[81] قراءة أُبَي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وابن عباس، وعثمان بن عفان، وابن شنبوذ. فهم من الصحابة كما ترى، وبينهم عثمان، وابن عباس، ولم ينفرد بقراءتها ابن شنبوذ، فمن يستطيع أن يرد قراءتهم؟!

والقراءة **الثامنة** في سورة الفرقان في قوله تعالى:

﴿ قل ما يعبأ بكم ربي لولا دعاؤكم فقد كذّبتم فسوف يكون لزاما﴾. [الآية/ 77]

فقد ذكروا أن ابن شنبوذ قرأ: «فقد كَذَّب الكافرون فسوف يكون لزامًا».

والتحقيق أنها ليست قراءته وحده، بل هي[82] قراءة ابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير أيضاً.

قال أبوحيان: «وهو محمول على أنه تفسير لا قرآن».

وقال أبوجعفر النحاس: «وكذا روى شعبة عن إبراهيم التميمي عن ابن الزبير، قال شعبة: وكذا في قراءة عبدالله بن مسعود...»

والقراءة **التاسعة** في سورة سبأ في قوله تعالى:

﴿فلما خَرَّ تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾ [الآية/ 14].

فقد ذكروا عن ابن شنبوذ أنه قرأ «فلما خَرّ تبينت الإنس أن الجن لو كانوا... ما لبثوا».

وهي ليست قراءته وحده، بل هي[83] قراءة ابن عباس، وابن مسعود والضحاك، وأبي عبدالله، وعليّ بن الحسن، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود.

والقراءة **العاشرة** في سورة الواقعة في قوله تعالى:

﴿... وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ [الآية/ 82].

فقد نقل أن ابن شنبوذ قرأ «وتجعلون شكركم».

وهي ليست قراءته وحده بل هي قراءة[84] علي بن أبي طالب، وابن عباس، بل هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم.

وحكى الهيثم بن عديّ أن من لغة أزد شنوءة: «ما رزق فلانٌ فلاناً بمعنى ما شكَر».

والقراءة **الحادية عشرة** في سورة الجمعة في قوله تعالى:

﴿يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ [الآية/ 9].

فقد ذكروا أن ابن شنبوذ قرأ «فامضوا» بدلاً من «فاسعوا» وهي ترجمة ناقصة، وحديث غير دقيق، فقد قرأها[85] كذلك علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبَي بن كعب، وابن عمر، وابن الزبير، وأبوالعالية، والسلمي ومسروق، وطاووس، وسالم بن عبدالله، وطلحة بخلاف عنه، وابن شهاب، وهي قراءة ابن شنبوذ.

قال أبوحيان: «وينبغي أن يحمل على التفسير من حيث إنه لا يُرَاد بالسعي هنا الإسراع في المشي، ففسروه بالمضي، ولا يكون قرآناً لمخالفته سواد ما أجمع عليه المسلمون».

وقال الزجاج: «وقرأ ابن مسعود «فامضوا...» وقال: «لو كانت «فاسعوا» لسعيتُ حتى يسقط ردائي...».

ثم قال الزجاج: وقد رُويت عن عمر بن الخطاب، ولكن اتباع المصحف أَوْلَى،

ولو كانت عند عمر «فامضوا» لا غير، لغيرها في المصحف».

وقال الزمخشري: «وعن عمر أنه سمع رجلاً يقرأ: فاسعوا فقال: من أقرأك هذا؟ قال: أُبَي بن كعب، فقال: لا يزال يقرأ بالمنسوخ، لو كانت: فاسعوا، لسعيت حتى يسقط ردائي».

وقيل لعمر: إن أُبَي بن كعب يقرأها فاسعوا، قال: «أما إنه أعلمنا وأقرؤنا للمنسوخ، وإنما هي: فامضوا».

وقال الفراء: قال بعض الأئمة: لو قرأتها «فاسعوا» لاشتددت، يقول: لأسرعت، والعرب تجعل السعي أسرع من المضيّ»[86]

والقراءة الثانية عشرة في سورة الليل في قوله تعالى:

﴿والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى، وما خلق الذكر والأنثى﴾ [الآيات/ 1 ـ 3].

فقد ذكروا أن ابن شنبوذ قرأ «والنهار إذا تجلى، والذكرِ والأنثى» وأنه ترك مما في مصحف عثمان «وما خلق».

وهذه القراءة ليست له وحده بل قرأها كذلك[87] ابن مسعود في رواية سفيان وعلى بن أبي طالب، وأبوالدرداء، وابن عباس، وعلقمة، وذكروا أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وذهب أبوحيان إلى أن هذه القراءة نقل آحاد [كذا!] مخالف للسواد فلا يُعَدُّ قرآناً.

وذهب ابن حجر في الفتح إلى أن التلاوة بهذه القراءة منسوخة.

والقراءة الثالثة عشرة في سورة القارعة في قوله تعالى:

﴿وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ [الآية/ 5].

فقد قرأها ابن شنبوذ «كالصوف» وهو معنى «العِهْن»، وكذلك جاءت[88] قراءة ابن مسعود وابن جبير في هذا الموضع.

والقراءة الرابعة عشرة في سورة اللهب في قوله تعالى:

﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾ [الآية/ 1].

فقد ذكروا أن ابن شنبوذ قرأ «وقد تبّ» بزيادة «قد» وهي[89] قراءة ابن مسعود والأعمش، وأُبَي بن كعب، وأبي أسامة. وذكر ابن حجر أنّ الأعمش ليس من قرائها، وإنما هو حاكٍ لها، وأنه كان لا يستمر على قراءتها.

* * *

ومما سبق عرضه في تخريج هذه القراءات ترى أن ابن شنبوذ لم ينفرد بقراءة واحدة منها، وإنما هي قراءات لبعض الصحابة والتابعين، وقد تلقاها مشافهة أو بالنقل.

فَصٌّ الخلاف: مناقشة وتحليل

الخلاف بين ابن شنبوذ وابن مجاهد قائم في كثير من نواحيه، على جانب نفسي بين هذين العالمين، فقد كان بينهما من المنافسة ضرب أَدَّى إلى تعاظم هذا الخلاف، وقد سبق فيه ابن مجاهد قرينه ونال الحظوة، وتأخّر مقام ابن شنبوذ، فحاك ذلك في صدره، وكانت منه التعليقات، والحطُّ على ابن مجاهد، ولا شك أن ذلك كان يبلغه، ويُنْقَلُ إليه كلامُه، فأثار هذا حفيظة ابن مجاهد، وأنهى أمره إلى ما رأيت.

وما يدفعني في هذا الاتجاه مجموعة من الأخبار كلها يصب في هذا المجرى، ويؤكد ذلك، ومن هذا:

1 ـ قول ابن الجزري في «غاية النهاية»[90]: «وكان قد وقع بينه وبين أبي بكر بن مجاهد على عادة الأقران».

2 ـ وكان ابن شنبوذ لا يُقرئ من يقرأ على ابن مجاهد.

3 ـ وكان يقول: «هذا العطشي ـ يعني ابن مجاهد ـ لم تغْبَرَّ قدماه في هذا العلم» يعني القراءات.

4 ـ وفي الفهرست[91] «وكان يناوئ أبابكر ولا يَعْشرُه». كذا! أراد أنه لا يساوي ولا يعادل واحداً من عشرة منه.

5 ـ وفي قصته مع المعافى أبي الفرج أنه كان لا يفتح كتاباً من مكتبة ابن شنبوذ إلاّ ويهذُّ

ما فيه كما يقرأ الفاتحة، ثم يقول: «... هذا، والسوق للعطشي».

وقد تقدّمت هذه القصة.

ولعل في نص ابن جني الذي نقلته لك فيما سبق عند عرض موقفه من ابن مجاهد ما يؤيد هذا الاتجاه، فقد قال: «... ولا يلزمه أن يُري غيره ما لم يُرِه الله تعالى إياه، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده».

وأنت ترى أن في نفس ابن جني من ابن مجاهد في عبارته هذه ما يدل على أنه غير راض عنه، ولا عن علمه، ولا عن المكانة التي ارتقى إليها، ولكنها إرادة الله في خلقه. إنه قاسم الأرزاق، وله ما يشاء.

ويخطر في بالي ـ وهو ليس بعيداً عن الصواب إن شاء الله ـ أن ابن شنبوذ كان يقلِّد عبدالله بن مسعود وأُبَيَّ بن كعب فيما ذهبا إليه، وقصصهم في ذلك معروفة، وأضرب لذلك مثلاً مما تناقلته الرواة.

فقد قرأ عمر وابن عباس وابن مسعود[92] «فامضوا» في آية سورة الجمعة بدلاً من «فاسعوا».

وقيل إن عمر سمع رجلاً يقرأ «فاسعوا» فقال من أقرأك هذا؟ قال؟ أُبَي بن كعب، فقال: «لا يزال يقرأ بالمنسوخ، ولو كانت «فاسعوا» لسعيتُ حتى يسقط ردائي».

وعن أنس رضي الله عنه أنه قرأ[93] «وأصوب قيلاً» فقيل له: يا أبا حمزة إنما هي «وأقوم»، فقال: إن أقوم وأصوب وأهيأ واحد» كذا! وهو أنس!!

وروى أبوزيد الأنصاري عن أبي السرار الغنوي أنه كان[94] يقرأ «فحاسوا» بحاء غير معجمة فقيل له إنما هو «جاسوا» فقال: «جاسوا وحاسوا واحد».

وفي ذلك ما روي عن عمر أنه سمع رجلاً يقرأ[95] «عتى حين» فقال: من أقرأك؟ قال ابن مسعود.

فكتب إليه: «إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربياً، وأنزله بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل ـ والسلام». ولم تذكر الأخبار شيئاً عن رَدّ ابن مسعود، وهل

استجاب أو أبى.

وعن عمر أنه كان يرى[96] «والذين اتبعوهم بإحسان» بغير واو صفةً للأنصار، حتى قال له زيد بن ثابت إنها بالواو فقال «ائتوني بأُبَي» فقال: تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة[97] ﴿وآخرين منهم لما يلحقوا بهم﴾، وأوسط الحشر[98] ﴿والذين جاءوا من بعدهم﴾، وآخر الأنفال[99] ﴿والذين آمنوا من بعدُ﴾.

وروي أنه سمع[100] رجلاً يقرأ بالواو فقال: من أقرأك؟ فقال: أُبَي، فدعاه فقال: أقرأنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم قال عمر: «لقد كنت أرانا وقعنا وقعة لا يبلغها أحد بعدنا».

وآخر مسألة هي قراءة ابن عباس[101] «من أنفسهم وهو أب لهم وأزواجه» فقد سمع[102] عمر هذه القراءة فأنكرها وقال: حُكْمَها ياغلام، فقال: إنها في مصحف أُبَي، فذهب إليه فسأله فقال له أُبَيّ: «إنه كان يلهيني القرآن، ويلهيك الصفق بالأسواق»! وأغلظ لعمر، ولم يأت عن عمر رَدّ غير الصمت والإقرار، رحم الله عمر، أكان يتساهل في أمر من أمور هذا الدين لو رأى فيه خبراً أو خلافاً للحق؟!.

ومما تقدّم ترى أن الخلاف في القراءة الشاذة بدأ منذ الصدر الأول لهذه الدعوة ولهذا الدين الجديد، وما فعله ابن شنبوذ كان اقتداء بأُبي وابن مسعود وغيرهما ممن تقدّم، وكأنه كان يرى في ثباته على ما هو عليه ثباتاً على الحق، وأن خصمه ابن مجاهد ليس بذاك.

وعلى هذا جاء في معرفة القراء الكبار[103]:

«وكان يرى جواز الصلاة بما جاء في مصحف أُبَي ومصحف ابن مسعود وبما صَحَّ في الأحاديث». أي من القراءات.

* * *

خاتمة هذا البحث

لقد رميتُ من كتابة سيرة ابن شنبوذ وقصته مع القراءة الشاذة، وخلافه مع ابن مجاهد ـ إلى بيان وجه الحق في هذه الحادثة، والتحقيق في أصول هذا الخلاف، وانتهيت مما عرضته إلى الأمور الآتية:

ـ أجمع الناس قديماً وحديثاً على أنه لا تجوز القراءة في الصلاة إلاّ بما اتفق عليه قُرّاء هذه الأمة مما جاء في مصحف عثمان الذي وُزِّع على الأمصار.

ـ إذا صحت القراءة الشاذة جازت القراءة بها خارج الصلاة للتعليم، ولكن لا يُخالَف بها قراءة الجماعة.

ـ ما ذكره المؤرِّخون من سيرة ابن شنبوذ كان من الحوادث الفريدة في تاريخ هذه الأمة، وهي شبيهة بقصة أحمد بن حنبل وابن تيمية، مع الفرق في المسائل المختلف فيها، والاتفاق في الابتلاء. ولا تخرج سيرة أبي بكر بن مقْسَم عما جرى لابن شنبوذ غير أنها لم تأخذ هذا الحيز الكبير في تاريخ هذه الحوادث.

ـ ذكرت أخبار المتقدمين سيرة ابن شنبوذ مع هذه القراءة موجزة، وذلك يوحي بأنه انفرد بها، وليس الأمر كذلك، فقد رأيت كبار الصحابة والتابعين سبقوا ابن شنبوذ وغيره إلى هذه القراءات، وعورضوا في ذلك فثبتوا على ما هم عليه، وقد كان ذلك من قبل أن يُخْلَقَ هذان العالمان.

ـ لم يتراجع ابن شنبوذ عن هذه القراءات في ظاهر أمره إلاّ خوفاً من المبالغة في العقاب بعد أن أَحَسَّ لذع السَّوْط على ظهره، وأنّ الأمر جدّ، لا تردُّد فيه.

ـ روايات المؤرخين في هذه القراءات المنقولة داخَلَها الاضطراب والتصحيف والتحريف، وقد أردتُ وضع الأمر في نصابه وتحرير القول فيها على الوجه الصحيح، وقد رأيت.

ـ بيان ما يكون بين المتعاصرين من المنافسة في العلم، وما يؤدي ذلك إليه من التحاسد بين الطرفين، وعواقب ذلك.

ـ كان ابن مجاهد محدود النقل في القراءات، وقد غمز بعض المتقدمين من عمله، وأنه لم يكن قرأ بأكثر من السبع.

ـ كان ابن مجاهد ضعيفاً في النحو، وتعقَّبه أبوحيان وابن جني وغيرهما، وردُّوا كثيراً من تخريجاته، وتعقيباته التي نال بها من القُرّاء، ولقد صَرّح ابن جني بأن فقهه للقراءة ضعيف.

ـ عَمَلُ ابن مجاهد في كتاب «السبعة» أوقع الناس في الاضطراب، فتوهم

العامة أنه الصواب، وأن ما عداه الخطأ، فكفّروا من تجاوز هذا القدر من قراءات القراء، وأن القراءة لهؤلاء السبعة كالفرض الحتم، وما فتئ أحمد بن عمار المهدوي يردد هذا، وينال من ابن مجاهد، ويسميه مُسَبِّع السبعة.

ـ إذا تتبعت سيرة ابن مجاهد على القدر الذي عرضته لك من كتب التاريخ رأيته العالم الذي لا يُجَارى ولا يُبارى في القراءات، وتوهّم العامة فيه ما لا يقوم به حَقّ، فإذا انقلبت إلى كتب القراءات وتتبعت كلام المختصين من أهل اليقين في هذا العلم رأيته عندهم دون المنزلة التي يراها عامة الناس، «ولكلٍّ وجهةٌ هو موليها».

ـ وأخيراً، فإنك إذا نظرت في آراء الفقهاء وموقفهم من القراءة الشاذة ثم عَرّجت من بَعْدُ على قراءات ابن شنبوذ وجدتها واحدة من اثنتين: إما أنها مما يدخل تحت الخلاف في جواز القراءة به، أو أنها مما تجوز القراءة به، ولا حرج، جرياً على ما فعله الذين سبقوه من الصحابة والتابعين.

ولقد كان بإمكان ابن مجاهد أن يُنهي أمر هذا الخلاف على غير ما رأيت، غير أنه قد كان ما سَبَقَ به القدرُ في أمرهما، ولله ما يريد.

الهوامش والمراجع

(1) عبدالرحمن بن محمد الجوزي: **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ط 1، جـ13، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، بيروت: نشر دار الكتب العلمية، 1992، ص 60.
(2) **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، جـ 13، ص 304.
(3) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جـ 13، ص 336.
(4) وأبوبكر محمد بن يحيى الصولي: **أخبار الراضي والمتقي بالله**، ط 2، تحقيق: ج. هيورث بيروت: نشر دار المسيرة 1979، ص 3 ــ 4.
(5) هو أبوبكر بن مقسم، إمام نحويّ مقرئ، ولد سنة 265 هـ، وتوفّي سنة 354، كان من أعلم الناس بالقراءات والنحو الكوفي، مشهوراً بالضبط والإتقان، ويذكرون عنه أنه كان يقول: «إن كل قراءة وافقت المصحف ووجهاً في العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند» وقد عقد ابن مجاهد له مجلساً، واستتيب فتاب، وقيل إنه بقي إلى آخر عمره يقرأ هذه الحروف ولم ينزع عنها.
انظر: محمد بن محمد الجزري: **غاية النهاية في طبقات القراءة**، جـ 2، نشرة برجشتراستر، القاهرة، طبع مكتبة المتنبي ص 123 ــ 125.
(6) أبوالفتح عثمان بن جني: **المحتسب في تبيين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، جـ 1، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالفتاح القاضي نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص 32.
(7) محمد مرتضى الزبيدي: التاج / شنبذ
(8) ياقوت الحموي: **إرشاد الأريب، معجم الأدباء**، جـ 17، طبعة 3، طبع دار الفكر، ص 169.
(9) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جـ 13، ص 348.

والخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**، جـ 1، ط 1 في القاهرة، والمكتبة العربية، **بغداد**: نشر مكتبة الخانجي، ص 28.

(10) انظر: غاية النهاية، جـ 2، ص 55.

(11) معجم الأدباء، جـ 17، ص 171. وفي التاج / شنبذ، ذكر الروايتين: النفي إلى البصرة، والنفي إلى المدائن، وساق الثانية على صيغة التمريض.

(12) معجم الأدباء، جـ 17، ص 171.

(13) معجم الأدباء، جـ 17، ص 172.

(14) محمد بن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، جـ 1، مراجعة محمد علي الضباع، مصر: نشر المكتبة التجارية، ص36، 40.

(15) انظر التاج / هبر.

(16) التاج / هنبر، والهِنْبر: الضبع، وقيل: ولده، وقيل: الجحش، ومنه قيل للأتان: أم الهِنْبر.

(17) معجم الأدباء، جـ7، ص 173.

(18) انظر ترجمته في المنتظم، جـ 13، ص 393، ومعجم الأدباء، جـ 17، ص 42.
ـ ابن كثير: **البداية والنهاية**، جـ 11، ط 2، ص 195، بيروت: طبع دار المعارف، 1977.
ـ وابن العماد الحنبلي: **شذرات الذهب**، ط 2، 2/ 210، بيروت: نشر دار المسيرة، 1979.
ـ وابن خلكان: **وفيات الأعيان**، جـ 5، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت: نشر دار صادر، 1977، ص 113.
ـ وصلاح الصفدي: **الوافي بالوفيات**، جـ 4، تحقيق: س. ديدرينغ، دار **النشر** فيسبادن: 1974، ص 109.
ـ وطاش كبرى زاده، **مفتاح السعادة**، جـ 1، نشر حيدر آباد، 1329 هـ، ص 137.

(19) مات في شوال سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة، ودفن في دار السلطان، ثم سأل أهلُه تسليمه إليهم، فنبش، وسلم إليهم، فدفنه ابنه أبوالحسن في داره، ثم نبشته زوجه المعروفة بالدينارية، ودفنته في دارها.

(20) انظر ترجمته في المنتظم، جـ 13، ص 389 وما بعدها. وأخبار الراضي والمتقي بالله / 141.

(21) انظر ترجمته في المنتظم 13/ 357 وما بعدها. ومعجم الأدباء 5/ 68 وما بعدها. وغاية النهاية 1/ 139.
ـ ابن النديم: **الفهرست**، بيروت: نشر دار المعرفة، ص 34.
ـ وشمس الدين الذهبي: معرفة القراء الكبار، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة: نشر دار الكتب الحديثة، ص 216.

(22) ابن مجاهد: **السبعة في القراءات**، ط 2، تحقيق د. شوقي ضيف، نشر دار المعارف 1400 هـ، ص 88.

(23) انظر سيرته في غاية النهاية،2/ 52 ــ 56، ومعرفة القراء الكبار/ 222، ومعجم الأدباء 17/ 176، والفهرست/ 43، وتاريخ بغداد 1/ 280، والمنتظم 13/ 348 ووفيات الأعيان 1/ 490، والتاج / شنبذ، وابن تغري بردي الأتابكي: **النجوم الزاهرة** 3/ 248، مصورة عن طبعة دار الكتب.
ـ وأحمد بن يحيى الونشريسي: المعيار المعرب، تخريج جماعة بإشراف د. محمد حجي، 12/ 96، بيروت: 1981، نشر دار الغرب الإسلامي.

(24) غاية النهاية، جـ 2، ص 55.

(25) معجم الأدباء، جـ 17، ص 170.

(26) غاية النهاية، جـ 2، ص 56.
وفي معرفة القراء الكبار / 221 «قرأ القرآن على عدد كثير بالأمصار».

(27) ولم أجد ما يقدح في طبع ابن شنبوذ إلا ما رواه ابن السيرافي نقلاً عن أبيه من أن فيه بقية من حمق.

(28) غاية النهاية، جـ 2، ص 56.

(29) والقول للعلاف.

(30) معرفة القراء الكبار / 221.

(31) أبوحيان الأندلسي: **البحر المحيط**، جـ 8، الرياض: نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة، ص 354.

(32) سورة **الجن**، آية 22 ــ 23.

(33) ابن خالويه: **مختصر في شواذ القراءات**، طبع المطبعة الرحمانية بمصر سنة 1934، نشرة: برجشتراستر، ص 163.
ـ محمد بن علي بن محمد الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية وعلم التفسير، جـ 5، بيروت: نشر دار المعرفة، ص 310.
ـ محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جـ 3، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1948، ص 278.
ـ أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسي: التبيان في تفسير القرآن، جـ 10، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي،

AJH
98

بيروت: نشر دار إحياء التراث العربي، ص 158.
ـ سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل: الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، جـ 4، مصر: نشر مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص 423.
ـ محمود شكري الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، جـ 29، بيروت: نشر دار الفكر 1987، ص 118.
ـ مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات السبع، تحقيق د. محمد غيث الندوي، الهند: نشر الدار السلفية، ص710.
ـ ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، جـ 2، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة: نشر مكتبة الخانجي، ص 400.
ـ أبومحمد عبدالحق بن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، جـ 15، تحقيق السيد عبدالعال السيد إبراهيم وآخرين، نشر في قطر، 1977 ـ 1991، ص 150.
ـ الشهاب الخفاجي: عناية القاضي وكفاية الراضي، جـ 8، بيروت: نشر دار صادر، ص 260.

(34) **سورة الأنعام**، آية 90.

(35) انظر القراءة في المراجع الآتية:
ـ أحمد الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، نشر عبدالحميد أحمد حنفي، تصحيح وتعليق علي محمد الضباع، ص 105، 213.
ـ أبو عبدالله القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، جـ 7، ط 3، نشر دار الكتاب العربي تصحيح أحمد عبدالعليم البردوني، ص 36.
ـ ابن برهان العكبري: شرح اللمع، ط 1، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت: 1984، نشر المجلس الوطني، ص 597.
ـ مكي بن أبي طاب: مشكل إعراب القرآن، جـ 1، ط 2، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق: نشر دار المأمون للتراث، ص 276.
ـ الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ،جـ 7، تحقيق إبراهيم عطوة، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ص 149.
ـ عمر بن قاسم المشهور بالنشار: المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ط 2، نشر مصطفى البابي الحلبي، 1959، ص 39.
ـ أبوالبركات بن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، جـ 1، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، ومراجعة مصطفى السقّا، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970، ص 330.
ـ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ،جـ 1، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد: نشر مطبعة العاني، 1977، ص564.
ـ محمد الرازي: مفاتيح الغيب «التفسير الكبير»، جـ 13، ط 3، بيروت: نشر دار الفكر، 1985، ص 71.
ـ أبوالبقاء عبدالله بن الحسين العكبري: التبيان في إعراب القرآن، جـ 1، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي، ص 517.
ـ مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججُها، جـ 1، ط 2، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، نشر مؤسسة الرسالة، 1981، ص 438.
ـ عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، ط/ 4، جـ 3، نشر المكتب الإسلامي، عام 1987 ص 82.
ـ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني: التيسير في القراءات السبع ط/ 1 صححه أوتو برتزل. نشر في استانبول عام 1931ص 105 «بكسرها من غير صلة إعراب».
ـ إسماعيل بن خلف الأنصاري: العنوان في القراءات السبع، ط/ 2 تحقيق: د. زهير زاهد ود. خليل عطية، بيروت: نشر عالم الكتب، عام 1986، ص 29.
ـ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، جـ 2، نشر دار إحياء الكتب العربية، ص 244.

(36) وردَّ الفارسي تغليط ابن مجاهد فقال: «وقراءة ابن عامر بكسر الهاء، وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط...».
ـ أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ط1، جـ 3، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق: نشر دار المأمون للتراث، عام 1987، ص 352. وانظر: التبيان للطوسي، جـ 4، ص 196.

(37) **سورة الحاقة**، آية 14.

(38) المحتسب، جـ 2، ص 328، وانظر: تخريج هذه القراءة في المراجع الآتية: البحر، جـ 8، ص 323، والقرطبي جـ18، ص 265، ومختصر ابن خالويه، ص 161، والإتحاف، ص 422، والكشاف، جـ 3، ص 264، والعكبري ص1237، والمحرر الوجيز جـ 15، ص 68، وفتح القدير، جـ 5، ص 281.

(39) **سورة البقرة**، آية 33.

(40) انظر: المحتسب، جـ 1، ص 66، البحر المحيط، جـ 1، ص 149، والسبعة، ص 154، والتبيان، جـ 1، ص 144، والإتحاف، ص 133، ومختصر ابن خالويه، ص 4، وزاد المسير جـ 1، ص 63، والمحرر جـ 1، ص 240.
ـ أبو علي الطبرسي: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، جـ 1، نشر دار مكتبة الحياة، ص 173.

(41) المحتسب، جـ 1، ص 71.

(42) انظر مراجع القراءة المتقدمة. ووجه هذه القراءة أنه أتبع حركة الهاء حركة الباء ولم يعتد بالهمزة لأنها ساكنة، فهي حاجز غير حصين.

(43) **سورة البقرة**، آية 255.

(44) انظر المحتسب جـ 1، آية 130، وانظر القراءة في المراجع الآتية:
البحر المحيط جـ 2، ص 280، المحتسب جـ 1، ص 130، التبيان للعكبري، ص 205، أبو زكريا الفراء ـ **معاني القرآن**. نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ 2، عام 1955، ص130.

(45) انظر المحتسب، الجزء الأول: ص 91، 95، 97، 112، 121، 122، 163، 180، 193، 211، 236، 326.
الجزء الثاني: 21، 39، 49، 61، 205، 322، 33.

(46) ابن مهران الأصبهاني: **المبسوط في القراءات العشر**،تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دمشق: نشر مجمع اللغة العربية، 1986، ص 101 ـ 102.

(47) **سورة هود**، آية 11 و42.

(48) وقراءة الإظهار عن ابن عامر وحمزة في رواية خلف، ونافع وأبي جعفر، وورش، ويعقوب في رواية.
وقرأ بالإظهار والإدغام ابن كثير وعاصم وخلاد وقالون والبزي. والباقون على الإدغام.
انظر: الإتحاف، ص 95، 256، النشر، جـ 2 ص 11 ـ 12. حاشية الجمل، جـ 2ص 399، المكرر، ص 56، العنوان ص107، الكشف عن وجوه القراءات جـ 1 ص 156، التيسير ص 45.
ـ محمد بن الحسين بن بندار الواسطي: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، ط1، نشر جامعة أم القرى 1984 تحقيق عمر حمدان الكبيسي.

(49) النشر، جـ 1، ص 46.

(50) هو ابن مجاهد.

(51) النشر، جـ 1، ص 36.

(52) «أنزل القرآن على سبعة أحرف...» الحديث المشهور في هذا المقام.

(53) النشر، جـ 1، ص 36.

(54) النشر، جـ 1، ص 13 ـ 14، الإتحاف، ص 7.
جلال الدين السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، جـ 1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 210 وما بعدها. نشر المكتبة العصرية، صيدا،بيروت : عام 1988.

(55) مكي بن أبي طالب: **الإبانة عن معاني القراءات، ط3**، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، نشر المكتبة الفيصلية، ص 57ـ 59.

(56) **المحتسب**، جـ 1، ص 32.

(57) بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، جـ 1، ص 467، لبنان: طبع المكتبة العصرية 1972.

(58) الإتقان جـ 1، ص 307.

(59) النشر، جـ 1، ص 14 وما بعدها.

(60) الإبانة، ص 58.

(61) النشر، جـ 1، ص 15.

(62) **سورة يونس**، آية 92، وهي ليست قراءتهما وحدهما بل هي قراءة ابن مسعود وأبي، وعدد غير قليل من القراء، ويأتي تخريجها فيما يأتي.

(63) انظر: معرفة القراء الكبار، ص 223، 224، ومعجم الأدباء، جـ 17، ص 169 ـ 170.

(64) المعيار المعرب، جـ 21، ص 97، النجوم الزاهرة، جـ 3، ص 248.

(65) غاية النهاية، جـ 2، ص 54 ـ 55.

AJH
98

(66) انظر: البحر المحيط، جـ 3، ص 21، المحرر، جـ 3، ص 256، القرطبي، جـ 4، ص 165، الفهرست، ص 34 ـ 35.
محمد بن جرير الطبري: **جامع البيان في تفسير القرآن**، جـ 4، بيروت: نشر دار الجيل، ص 26.

(67) أبو بكر السجستاني: **كتاب المصاحف «مصحف عبدالله بن الزبير»**، بمصر: نشر المطبعة الرحمانية، عام 1936، صححه د. آرثر جفري، ص 82 ـ 83.

(68) غاية النهاية، جـ 2، ص 55.

(69) الفهرست، ص 34.

(70) قال القرطبي: «فما يشكُّ عاقل في أن عثمان لا يعتقد هذه الزيادة في القرآن، إذ لم يكتبها في مصحفه الذي هو إمام المسلمين، وإنما ذكرها واعظاً بها، ومؤكداً ما تقدمها من كلام رب العالمين جلّ وعلا»، انظر: الجامع، جـ 4، ص 165.

(71) معرفة القراء الكبار، ص 223. وانظر البحر المحيط، جـ 4، ص 62، والقرطبي، جـ 6، ص 378.

(72) حاشية الشهاب، جـ 3، ص 306، وما ذكره عن مصحف ابن مسعود لم أجده في المطبوع منه، وانظر روح المعاني، جـ7، ص 17.

(73) انظر البحر، جـ 4، ص 522، الفهرست، ص 34، المحرر، جـ 6، ص 393، معجم الأدباء، جـ 17، ص 170.

(74) اختلف الضبط في المراجع وداخل هاتين القراءتين التحريف، ففي معجم الأدباء، جـ 17، ص 170، «ننجيك بندائك» وعند الذهبي، ص 244 «ننحيك ببدنك» وفي الفهرست «ببدانك» كذا! وفي كتاب ابن الجزري «تنجيك ببدنك».

(75) انظر المراجع الآتية:
ـ البحر، جـ 5، ص 189، المحتسب، جـ 1، ص 316، الكشف، جـ 2، ص 85، مجمع البيان، جـ 11، ص 89، مختصر ابن خالويه، ص 58، حاشية الشهاب، جـ 5، ص 58، الرازي جـ 17، ص 63، القرطبي، جـ 8، ص 379، النشر جـ1، ص 16، زاد المسير جـ 4، ص 60، المحرر جـ 7، ص 215، روح المعاني جـ 11، ص 184، فتح القدير، جـ 2، ص 470، معرفة القراء الكبار، ص 224.
ـ محمد بن حبيب: «النكت والعيون» تفسير الماوردي، جـ 2، ص 449، راجعه السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، بيروت: نشر المؤسسة الثقافية، دار الكتب العلمية.
ـ شهاب الدين بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، جـ 8، بيروت: نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ص 262، .

(76) وفي تفسير الماوردي «يزيد اليزيدي».

(77) انظر البحر، جـ 5، ص 189، القرطبي جـ 8، ص 379 ــ 380، المحرر جـ 7، ص 215، روح المعاني جـ 11، ص184.

(78) النص عن القرطبي.

(79) انظر القرطبي، جـ 8، ص 380.

(80) البحر، جـ 6، ص 154، القرطبي، جـ 11، ص 34، حاشية الشهاب، جـ 11، ص 34 ــ جـ 6، ص 127، فتح الباري، جـ 8، ص 319، التبيان، جـ 7، ص 81، حاشية الجمل، جـ 3، ص 40، المحرر، جـ 9، ص 379، زاد المسير جـ5، ص 178، الطبري جـ 16، ص 2، وانظر معاني الفراء جـ 2، ص 157، فتح القدير جـ 3، ص 301، 305، الفهرست، ص 34، تفسير الماوردي، جـ 3، ص 332، روح المعاني، جـ 16، ص 9.
ـ ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: نشر المكتبة العصرية ،ص 232.

(81) البحر ،جـ 6 ص 154، الكشاف، جـ2، ص268، القرطبي، جـ11، ص34، فتح الباري، جـ8 ص319، حاشية الشهاب ،جـ6 ص127، حاشيه الجمل، جـ3 ص40، المحرر، جـ9، ص379، فتح القدير، جـ3 ص304، 503 وشرح التصريح، جـ2 ص119، الفهرست ص34، تفسير المارودي، جـ3، ص333، روح المعاني، جـ16، ص10.
ـ ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ط5. نشر دار الفكر بدمشق، ص818، تحقيق: د.مازن مبارك وعلى حمدالله.

(82) البحر، جـ6 ص518، الرازي، جـ42، ص117، المحتسب، جـ2، ص126، مختصر ابن خالويه، ص105، القرطبي، جـ13،ص85، إعراب النحاس، جـ2، ص478، مجمع البيان، جـ19، ص128، روح المعاني، جـ19، ص45، المحرر، جـ1 ، 1 ص82 ـ 83، وانظر: الفهرست، ص34، فتح القدير، جـ4، ص90.

(83) انظر: المحتسب، جـ2، ص188، والكشاف، ج2، ص557، والطبري، جـ22، ص51، والمحرر، جـ12، ص162، الفهرست ،ص34، فتح القدير، جـ4، ص318، وانظر: معاني الفراء، جـ2، ص357.
ـ أبو اسحاق الزجاج:معاني القرآن وإعرابه، جـ4، ط1، شرح وتحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، بيروت: نشر

عالم الكتب، عام 1988، جـ4، ص247 .

(84) البحر، جـ 8، ص215، الكشاف، جـ 3، ص198، المحتسب، جـ2، ص310، مجمع البيان، جـ27، ص129، مختصر ابن خالويه، ص151، المحرر، جـ14 ص272، القرطبي، جـ17، ص228، إعراب النحاس، جـ3، ص342، زاد المسير، جـ8، ص154، حاشية الشهاب، جـ8، ص150 : «وقد حمله بعض شراح البخاري على التفسير من غير قصد للتلاوة»، التبيان، جـ9، ص512، إعراب القراءات السبع وعللها، جـ2، ص348، روح المعاني، جـ27، ص156، فتح القدير، جـ5، ص161، غاية النهاية، جـ2،ص55، معجم الأدباء، جـ17،ص170.

(85) ـ البحر، جـ8، ص268: قرأ كبراء من الصحابة والتابعين...
المحرر، جـ14، ص448، المحتسب، جـ2، ص321-322، معاني الفراء، جـ3، ص156، زاد المسير، جـ8، ص264، الكشاف ،جـ3، ص231، معاني الزجاج، جـ5، ص171، فتح الباري، جـ8، ص 492، فتح القدير، جـ5، ص 228، مختصر ابن خالويه، ص 156، المحرر، جـ4، ص514، القرطبي، جـ18، ص102، الطبري جـ28، ص65، التبيان، جـ10، ص8، الفهرست، ص34، تفسير الماوردي، جـ6، ص9، روح المعاني، جـ28، ص103، والتاج/ سعي.
أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبه: **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط2، القاهرة: نشر دار التراث، عام 1973، ص509 .
ـ علي بن إسماعيل بن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق مصطفى السقا، ود. حسين نصار، سعى، ط1، عام 1958. ابن منظور المصري، لسان العرب/ سعي.

(86) في فتح القدير، جـ5، ص 228، «... عن ابن عمر قال: لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما نقرأ هذه الآية التي في سورة الجمعة إلا «فامضوا إلى ذكر الله»، وأخرجه عنه أيضاً الشافعي في الأم...»

(87) ـ البحر، جـ 8، ص483، الكشاف، جـ3، ص343، المحتسب، جـ2، ص364، مختصر ابن خالويه، ص174، القرطبي، جـ20، ص81، إعراب النحاس، جـ3، ص717، الطبري، جـ30، ص39، معاني الفراء، جـ1، ص102، جـ3، ص270، الرازي، جـ31، ص198، مجمع البيان، جـ30، ص156، مشكل إعراب القرآن، جـ2، ص479، فتح الباري، جـ8، ص543، الفهرست، ص34.
ـ ابن خالويه: **إعراب ثلاثين سورة**، دمشق: من منشورات دار الحكمة، ص107 ـ 108

(88) معاني الفراء، جـ3، ص286، الكشاف، جـ3، ص355، إعراب القراءات السبع وعللها، جـ2، ص523، وانظر: ص23، إعراب النحاس ،جـ3، ص758، فتح الباري، جـ8، ص560، المحرر، جـ15، ص554، مختصر ابن خالويه، ص178، تأويل مشكل القرآن، ص24، 37، الرازي، ص32، 72، إعراب ثلاثين سورة، ص161، الفهرست، ص34، تفسير الماوردي، جـ6، ص328.

(89) البحر، جـ8، ص525، تفسير الماوردي، جـ6، ص365، معاني الفراء، جـ3، ص298، الكشاف، جـ 3، ص365، المحرر، جـ 15، ص 595، القرطبي، جـ 20، ص342، 236، الطبري، جـ 30، ص 217، فتح الباري، جـ 8، ص 386، 567، إعراب ثلاثين سورة، ص 222، الشهاب ــ البيضاوي، جـ 8، ص 409، إعراب النحاس، جـ 3، ص 784، الفهرست ص 34، إعراب القراءات السبع وعللها، جـ 2، ص 541، الرازي، جـ 32، ص 167.

(90) غاية النهاية، جـ 2، ص 54.

(91) الفهرست، ص 43.

(92) انظر: الكشاف، جـ 3، ص 231.

(93) الكشاف، جـ 3، ص 281 ــ 282.

(94) الكشاف، جـ 3، ص 281 ــ 282.

(95) المحتسب، جـ1، ص343.

(96) سورة التوبة، آية 100، وانظر: البحر، جـ5، ص92.

(97) سورة الجمعة، آية 3.

(98) سورة الحشر، آية 10.

(99) سورة الأنفال، آية 75.

(100) البحر، جـ5، ص92.

(101) سورة الأحزاب، آية 6 «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم».

(102) القرطبي، جـ14، ص125 - 126.

(103) معرفة القراء الكبار، ص 222.